«كفاية»: الميلاد والمسار... الوعود والمخاطر

أحمد بهاء الدين شعبان

منذ أقلّ من عشرة أشهر، وُلدتْ فى مصر «الحركةُ المصريةُ من أجل التغيير،» التي صار اسمُها المتداولُ ورمزُها وشعارُها صرختَها البارزةَ: كلمة «كفاية،» بما تَحْمله من دلالاتٍ ومعانٍ، وبما تتضمّنه من أشواقٍ وآمال. ومنذ ذلك الحين، ترك ميلادُ «كفاية» تأثيراتِه الملحوظةً في الأوضاع المصرية جميعًا - في الحكم و«المعارضة» والشارع - بل وامتدّت هذه التأثيرات لكي تصل إلى المحيط الخارجي أيضًا: إلى الوطن العربي الذى تعيش بلدانُه ظروفًا شديدةَ الشبه بالظروف فى مصر، وإلى العالم الذي تحتلّ مصرُ مكانةً لا يُمْكن تجاهلُها في صدارة مصالحه ومخططاته وأطماعه.

وبقدْر ما أثارت حركةُ «كفاية» من توقّعات، وأَنْعشتْ من أحلام، فإنّها أثارت تساؤلاتٍ تتعلّق بالنشأة والأفكار والبرامج - وكلُّها أسئلةٌ مشروعةٌ حتى ولو انطلقتْ من جهاتٍ مشكّكة ومن مواقع خصومها. ذلك أنّه لا يُمْكن حركةَ عصفٍ سياسيٍّ اجتماعيٍّ ضخمة، مثلَ حركة «كفاية،» بكلّ توابعها الحاصلة والمتوقعة، ألاّ تثيرَ الرغبةَ العميقةَ في المعرفة أو تستفزَّ حاجةَ القديمِ المستقرّ إلى مقاومتها. فالحال أنّ هذه الحركة أصبحتْ، في هذه المدة الزمنية القصيرة، رقمًا لا يُمْكن تجاهلُه في معادلة الواقع والمستقبل فى مصر، جنبًا إلى جنب مع جماعة الإخوان المسلمين التليدة، التي تَفُوقها عددًا وعدّةً وعمقًا تاريخيًا وإمكاناتٍ، وإلى جانب الأحزاب السياسية الرسمية (المعارضة) كذلك، وعلى رأسها أحزابُ «التجمع» و«الوفد» و«الناصري» التي يزيد عمرُ أقدمها عن ربع قرن.

النشأة والانطلاقة

تعود نشأةُ حركة «كفاية» إلى شهر رمضان قبل الفائت، حين جَمَعَتْ مائدةُ إفطار عددًا من رموز الحركة السياسية المصرية الوسطية بتلاوينها المختلفة: من أقصى اليسار حيث الماركسية، إلى أقصى اليمين حيث المنتمون إلى جماعة «الإخوان المسلمين.» وبين هذيْن التلوينيْن عناصرُ من التيارات الناصرية الشابّة (حزب الكرامة) والإسلامية الجديدة (حزب الوسط) - وهما حزبان تحت التأسيس - وكذلك عناصرُ ليبراليةٌ ومستقلةٌ أخرى أغلبُها من جيل السبعينيات. ودار الحديثُ بعد الإفطار حول الأزمة الحادّة التي تُمْسك بخناقِ مجتمعاتنا، وكيفيةِ الخروج منها، بعد أن استباحت العنصريةُ الصهيونيةُ أرضَ فلسطين وشعبَها، واحتلّت الإمبرياليةُ الأميركيةُ العراقَ ونكّلتْ بشعبه، وباتت التهديداتُ العدوانيةُ تحيط بسوريا والسودان ومصر والسعودية وغيرِها من البلاد العربية... فيما استبدَّتْ نخبٌ سياسيةٌ باطشةٌ بثروات البلاد ومصائرها، وأحالت الأمةَ العربيةَ إلى سجنٍ كبيرٍ أُهدرتْ فيه كرامةُ المواطن، فأَخرجت الجماهيرَ العربيةَ من سياق معادلات القوة في المنطقة، ورَكَعَتْ تحت أقدام الولايات المتحدة والصهيونية.

وقد ارتأى الحاضرون اختيارَ بعض الأفراد من بينهم، من اتجاهات إيديولوجية وسياسية متباينة، لصياغة بيان سياسي مقتضب يَعْكس المخاوفَ المشروعةَ للمتحاورين من استمرار الأوضاع العربية والمصرية على ما هي عليه من تدهور، وينادي المهتمّين بالشأن العام من أجل التوحُّد لمواجهةِ ما تجابهه البلادُ من تهديدات ومخاطر، في إطار الحرص على تضمينه القواسمَ المشتركة التي تتفق عليها كلُّ هذه التيارات الوطنية.

ولما كانت القضيةُ المهيمنةُ التي تَشْغل بالَ الرأي العامّ في مصر وقتذاك هي قضيةَ التمهيد لترشيح الرئيس حسني مبارك لفترة رئاسية خامسة (يُكْمل بها حكمَ مصر لمدة ثلاثين عامًا متّصلة!)، وكذلك مسألة الاتجاه إلى توريث السلطة لنجله السيد جمال مبارك - وهما مسألتان استفزّتا الرأي العامَّ وقوًى سياسيةً متعددةً لما قدَّرتْه من انعكاساتهما السلبية على الواقع المصري والعربي - فقد كان من الطبيعي أن يكون المدخلُ الديموقراطيُّ هو المدخلَ المناسبَ لطرح كافة القضايا الوطنية والقومية، والسياسية والاجتماعية، التي هي بطبيعتها مرتبطة ولا يُمْكن الفصلُ بين مكوِّناتها.

وهكذا استقر المكلَّفون بهذا البيان على صيغته المعنونة بـ: «بيان إلى الأمة: مواجهة الغزو الأميركي الصهيوني والتدخل الأجنبي

«كفاية»: الميلاد والمسار... الوعود والمخاطر

سبيلُه الإصلاحُ الشاملُ وتداولُ السلطة.» وكانت الفكرةُ الأساسيةُ خلف هذا البيان هي أنّ الأمة العربية تواجه تحدّياتٍ خطرةً جَسَّدها الاحتلالُ الصهيونيُّ لفلسطين والاحتلالُ الأميركيُّ للعراق، وأنّ السلاحَ الناجعَ لمواجهة المشروع الإمبريالي الصهيوني للهيمنة على بلادنا لا بدّ وأن يتأسَّس اعتمادًا على إطلاق قوى الشعب المصادرةِ تحت وطأة الاستبداد، وعلى إعادة الاعتبار إلى الأمة المكبَّلة التي تئنّ تحت وطأة الفقر والفساد والظلم الاجتماعي والبطالة، عن طريق بناء مجتمع القانون والمواطنة، وإنهاءِ حالة الطوارئ الممتدة لعقودٍ في مصر، وإطلاقِ حقّ التعبير عن الرأي بمختلف السبل، وحقِّ تكوين الأحزاب والهيئات الشعبية، وتحديدِ مدد وصلاحيات رئيس الجمهورية... إلخ.

وقد بادرت الجماعةُ التي صاغت البيانَ إلى حملةِ توقيعاتٍ عليه، جَمَعَتْ نحو ثلاثمائة اسم لكبار الوطنيين من المثقفين ورجال السياسة والفكر في مصر، أَعْلنتْ بعدَها الدعوةَ إلى عقد مؤتمرٍ لبحث الخطوة التالية يومَ ٢٢ سبتمبر ٢٠٠٤، واختير توقيتُه مواكبًا لمؤتمر الحزب الوطني (الحاكم). وقد كان الهدفَ من المؤتمر طرحُ وجهة نظر كتلة شعبية في مواجهة وجهة نظر السلطة وحزبها. واحتشد في هذا المؤتمر أكثرُ من خمسمائة شخصية، انتهت مداولتُهم إلى إعلان تكوين «الحركة المصرية من أجل التغيير،» كإطار حركي مَرِن يَجْمع طيفًا واسعًا من الوطنيين المصريين للنضال المشترك من أجل تحقيق الأهداف التى عَبَّروا عنها في «بيان إلى الأمّة.» كما كَلَّفَ المؤتمرُ المجموعةَ التي صاغت البيانَ بإدارة العمل اليومي للحركة، وانتَخَبَ خمسةً وثلاثين عضوًا لتشكيل سكرتارية الحركة، أُضيف إليها فيما بعد نحو ٢٥ عضوًا هم منسِّقو لجان الحركة المنتخَبون في مختلف محافظات مصر.

واختارت لجنةُ إدارة العمل اليومي، فى أولِ اجتماعاتها، أن تتصدَّر بياناتِها عبارةُ: «لا للتوريث.. لا للتمديد،» لا باعتبارها نهايةَ المطاف في أطروحتها، وإنما لتجسيد اعتراضها المبدئي على قضية احتكار الحُكْم، وعلى التمديدِ فترةً رئاسيةً جديدةً للرئيس مبارك ولمشاريع نقل السلطة إلى نجله، على أساس أنّ تلك هي قضيةُ الساعة في مصر، وستؤثِّر ـ نظرًا إلى الطبيعة الرئاسية الفردية التسلطية للحكم عندنا ـ في مسارات البلاد وخياراتها الاستراتيجية لعقود طويلة قادمة. كما تبنّت اللجنةُ شعارَها الذي انتشر انتشارًا واسعًا فور إعلانه، شعارَ «كفاية،» لاستخدام شُحْنَتِهِ المفاهيمية الضخمة المعبِّرَةِ عن طاقة الاحتجاج والرغبةِ الهائلة في التغيير.

اجتياز الأسقف وعبور الخطوط الحمراء

بدأتْ حركة «كفاية» وجودَها في الشارع المصري عبر تنظيم سلسلة من التظاهرات السلمية المتعاقبة، في منطقة وسط البلد أمام «دار القضاء العالي،» يومَ ١٢ ديسمبر ٢٠٠٤ (يوم حقوق الإنسان العالمي)، وفي شارع القصر العيني يوم ١٣ يناير ٢٠٠٥، وفي مداخل جامعة القاهرة (يوم عيد الطلاب العالمي، ٢١ فبراير ٢٠٠٥)، وفي خمس عشرة محافظة (في توقيت متزامن) يومَ ٣٠ إبريل، وغيرها. وكان لهذه التظاهرات دويٌّ هائلٌ يَرْجع إلى توفر عدة عناصر متداخلة:

أولاً، تجاوُزُ الحركة لكافّةِ الأسقفِ والخطوطِ الحمراء المتعارَفِ عليها في العلاقة بين السلطة والقوى السياسية التقليدية في المجتمع، وذلك عبر طرح موقفها الرافض لاستمرار حكم الرئيس مبارك أو لتوريث السلطة لنجله جمال ـ وهو أمرٌ جللٌ بالمقاييس المصرية والعربية، إذ لأول مرة تتجرّأ حركةٌ سياسيةٌ (ووليدةٌ أيضًا!) على التصدّي لـ «قدس الأقداس،» باعتباره رأسَ الأزمة، بوضوحٍ وقطعٍ ودون مداورةٍ أو وجل!

ثانيًا، النزول إلى الشارع مباشرةً، دون استئذان السلطة (التي كانت ستَرْفض حتمًا الترخيصَ للتحرّك)، أو دون أخذ حالة الطوارئ وقوانين مصادرة العمل السياسي في الاعتبار، وذلك انطلاقًا من أنّ حقّ التظاهر حقٌّ دستوريٌّ مشروعٌ يؤدِّي التنازلُ عنه إلى القبول بـ «الأسقف المنخفضة» التى خَضَعتْ لها

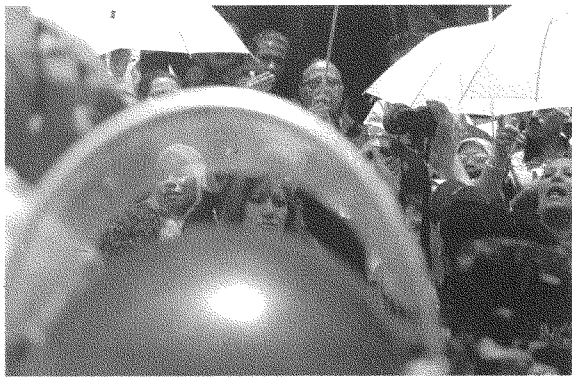

«كفاية» نزلت إلى الشارع دون استئذان السلطة ولا أخذ حالة «الطوارئ» في الاعتبار

الأحزابُ الرسميةُ (فأفْقدتْها ثقةَ الشارع واحترامَه) ولإدراكٍ يقينيٍّ بأنّ الحرية لا توهَبُ بل لا بدّ من انتزاعها من براثن السلطة المستشرسة.

ثالثًا، الاستفادة من فكرة «السموات المفتوحة،» ومن قدرة الفضائيات العربية والميديا العالمية على نقل الحدث في أنحاء المعمورة، بالصورة والكلمة، متجاوزًا كُلَّ محاولاتِ السلطة من أجل محاصرة خصومها (كما كان يحدث في الماضي). وكان الهَدف هو تشكيل سياج للحماية، نظرًا إلى حرص السلطة الاستبدادية على صورتها في الخارج، وهي صورةٌ تعتاش على تسويقها وتخشى من مغبّةِ الإساءةِ إليها أمام الدول الغربية والرأي العام العالمي.

كما كان لمواقف حركة «كفاية،» التي تميَّزتْ بالوضوح والحسم والعناد، دورٌ كبيرٌ في تأسيس سمعتها التي تجاوزت الحدودَ ووصلتْ إلى قطاعات واسعة من المصريين والعرب والأجانب. وهناك مثالان واضحان يَشْرحان هذا الأمرَ:

المثال الأول: حينما اتفق الحزبُ الوطني (الحاكم) مع أحزاب «التوافق الوطني،» المكوَّن من أحزاب التجمع والوفد والناصري، وآخرين، على تأجيل المطالبة بأيّ تعديل في الدستور إلى ما بعد الاستفتاءِ على منصب رئيس الدولة (سبتمبر ٢٠٠٥)، رفضتْ «كفاية» بصرامةٍ تأجيلَ المطالب الديموقراطية الشعبية إلى ذلك الحين، وأعلنتْ أنّها ستناضل من إجل إجراء التغييرات المطلوبة في الدستور فورًا. وكانت ردّةُ فعل أطراف السلطة وأجهزتها الإعلامية رفضًا حاسمًا؛ كما تهجَّمَ بعضُ رموز المعارضة «الرسمية» على الحركة بسبب هذا الموقف. على أنّ الأيام ادّخرتْ مفاجأةً كبرى لهذه الآراء، حين صَدَمها تراجعُ الرئيس مبارك نفسه بقبوله مبدأ تغيير الدستور![1] وهكذا جاء إعلانُ قبول الرئيس مبارك مبدأ اختيار رئيس الجمهورية **بالانتخاب** لا بالاستفتاء وكأنّه استجابةٌ مباشرةٌ لضغوط حركة «كفاية» وحدها في الداخل (إضافةً إلى ضغوط أخرى قادمةٍ من الخارج).

والمثال الثاني هو موقف حركة «كفاية» الرافض للتمويل الأجنبي انطلاقًا من إدراك عميق لمخاطر التغلغل الأوروبي والأميركي في جمعيات المجتمع المدني. فقد رأت الحركة أنّ هذا التمويل قد خَرَّبَ قطاعًا واسعًا من النخبة السياسية وشَلَّ فعّاليتَها وجَعَلَها تروِّج لأجندةٍ غربيةٍ (أميركية أوروبية) لا تَعْكس ـ بالضبط ـ الواقعَ العربي واحتياجاته؛ كما أنّه خَرَّب أعدادًا غفيرة من ممارسي العمل العامّ، الذين تخلَّوْا عن مفهوم وفلسفة العمل التطوعي لصالح العمل المدفوع الأجر. وقد أشارت «كفاية» في بيان لها بتاريخ ١٤ مارس ٢٠٠٥ إلى مخاطر الانصياع لمبدإ تمويل جمعيات المجتمع المدني من الخارج، معلنةً أنّ «الاستبداد السياسي المحلي والعدوان الاستعماري الخارجي هما وجهان لعملة واحدة، لا يصحّ النضالُ ضدّ أيّ طرف منهما بمعزل عن الطرف الآخر. وهذه الرؤية تميِّزها تمييزًا كاملاً عن كلّ الحركات السياسية التي تندرج تحت جدول أعمال الولايات المتحدة الأميركية والعدو الصهيوني في العالم، للهيمنة والتحكم في شؤونه.» وكانت الحركة واعيةً لمخاطر الاختراق الأميركي لعملية المطالبة بالتغيير الديموقراطي عن هذا الطريق، ولذلك لم تتوانَ عن مهاجمة الجمعيات غير الحكومية الستّ التي التقت بالسفير الأميركي وتسلَّمتْ منه شيكًا بمليون دولار أميركي (دعمًا لنشاطها!)، معلنةً (أي الحركة) اعتمادَها الكليَّ على مصادر تمويلها الذاتية وعلى نضال كوادرها في سبيل اكتساب حقوقها.

لذلك لم يكن نشازًا في سياق عمل حركة «كفاية» وأسلوب أدائها أن تردَّ بشجاعةٍ وثقةٍ على مزاعم الرئيس مبارك حينما ادّعى، في حواره مع أحمد جار الله، رئيسِ تحرير جريدة

١ـ كان الدكتور رفعت السعيد، رئيسُ حزب التجمُّع، قد أعْلن أنّ الوقت لا يَسْمح بإجراء أية تعديلات دستورية قبل الاستفتاء، واصفًا حركةَ «كفاية» ـ ومَنْ يطالبون معها بعدم تأجيل إجراء التعديلات المطلوبة على الدستور إلاّ بعد إتمام الاستفتاء ـ بأنّ إدراكهم السياسي محدود!

«كفاية»: الميلاد والمسار... الوعود والمخاطر

السياسة الكويتية، أنّ «حركة كفاية تنظّم مظاهراتٍ مدفوعةَ الثمن،» وأنّه كان يَمْلك ـ لو أراد ـ مجاراتَها في هذا الشأن بتنظيم مظاهراتٍ أكبر تهتف: «مشْ كفاية!» فلقد ردّت «كفاية» بأنّ مَنْ يقوم بتنظيم المظاهرات المدفوعة الثمن هم أعضاء حزب الرئيس (الحزب الوطني). كما أعلنتْ أنّها ستقوم بمقاضاة رئيس الجمهورية دفاعًا عن شرفها وسمعتها ونزاهةِ أعضائها، حتى يعتذرَ اعتذارًا واضحًا عما زَعَمه من اتهامات باطلة بشأنها! وقد أدّى هذا الموقف الحاسم إلى تراجع رئيس الجمهورية بعد ساعات معدودة عن هذه الاتهامات، بإصدار بيان باسم رئاسة الجمهورية يشير إلى أنّ صحيفة **الأهرام** ـ التي نشرتْ نصَّ الحديث ـ قد حَرَّفَتْ كلمات الرئيس، وهذا الأمر مَنَحَ الحركةَ مصداقيةً وزخمًا جديديْن، وساعدَ في ذيوع أفكارها.

مَنْ يخشى حركةَ «كفاية»؟!

ومع تصاعد وتيرة الصراع بين النظام وحركة «كفاية»، بدأت القوى السياسيةُ الأخرى في المجتمع تَشْعر بالقلق وتتحرك للمشاركة قبيْل فوات الأوان. وهكذا وجدنا جماعة «الإخوان المسلمين،» وهي الأكبر عددًا وعدّةً، تُجْبَرُ على مجاراة حركة «كفاية» بالنزول إلى الشارع، استجابةً لضغوط قواعدها، وبالذات الشباب الذين أثارهم عدمُ المشاركة في هذا الصراع الخطير الذي بدأ يهزّ المجتمعَ ويؤثّر في توجهاته. أما الأحزاب التقليدية، الرسمية، فقد انقسمتْ قسمين:

• أولهما الأحزابُ «المعارضةُ» الرسمية، مثل «التجمّع» و«الوفد» و«الناصري.» فقد حاولت احتواءَ توابعِ زلزال «كفاية» بالتجاهل وإدارة الظهر حينًا، وبالهجوم والرفضِ أحيانًا أخرى، لحماية قواعدها من التأثر بحيوية «كفاية،» خاصةً بعد أن لاحظتْ أنّ عددًا مهمًا من كوادرها المحْبَطة ـ بسبب عجز هذه الأحزاب عن تجديد دمائها والخروج من القوقعة المحبوسة داخلها ـ قد بدأتْ بالانجذاب إلى «كفاية» والمشاركةِ الفعّالةِ في أنشطتها.

• أما حزب الحكومة (المسمّى بـ «الوطني»)، فقد لجأ ـ بعْد أن استنفذ آخر إمكاناته ـ إلى شنّ حملات دعائية لتشويه الحركة باستخدام آلة الإعلام الرسمية الجبّارة، وإنْ كانت فاقدة التأثير والمشروعية، في الشارع. ثم لجأ إلى استئجار مجموعات من «البلطجية» ومعتادي الإجرام والخارجين على القانون، محمَّلين بالأسلحة البيضاء وبالأدوات الحادّة، وفي حماية جهاز القمع البوليسي الذي عَمَدَ إلى محاصرة كوادر «كفاية» ومناضليها لدى نزولهم إلى الشارع، وتيسير السبل لاعتداء جموع المهمَّشين والغوغاء المدفوعي الأجر عليهم. وبلغ الأمرُ ذروتَه يومَ الاستفتاء (٢٥ مايو ٢٠٠٥)، حيث لم يتجرأ على النزول إلى الشارع لمجابهة حزب السلطة وأدواتِ قمعها سوى حركة «كفاية،» ونالها ما نالها من اعتداءاتٍ ومحاولاتٍ منحطّةٍ لانتهاك أعراض فتياتها، تحت مَسْمع ومرأًى من العالم كله! وقد شكّل ذلك فضيحةً دوليةً نَقَلَتْها الفضائياتُ، وتداولت أخبارَها المحافلُ، لكنّها ـ من جهة أخرى ـ ضاعفتْ من مصداقية الحركة، ودفعتْ بآلافِ الأعضاء الجدد للانضمام إلى صفوفها.

«كفاية»: صيحةُ هزّت الضميرَ الوطني

لقد ساعد على الانتشار السريع لأفكار «كفاية» تهيُّؤُ المجتمع لقبول المطالب المشروعة بالتغيير في البلاد، بعد أن أصبحتْ وطأةُ الأزمة المجتمعية الشاملة ثقيلةً على الأكتاف. فقد جاءت صيحةُ «كفاية» في وقت مناسب تمامًا، إذ بدأ التململُ يعمّ المجتمعَ بطبقاته المختلفة وفئاته الاجتماعية المتباينة جرّاء التفكك الملحوظ في جهاز الدولة، وانتشار الفساد، والنزيفِ المستمرّ في الثروة الوطنية، وانهيار مستويات المعيشة (٣٥ مليون تحت حدّ الفقر)، وتزايُدِ جيوش العاطلين عن العمل (أكثر من ٧ ملايين عاطل معظمُهم من الشباب) إلخ... وشكّل ذلك كلُّه حاضنةً نموذجيةً لدعوة التغيير التي أطلقتْها حركةُ «كفاية.» ولهذا كان متّسقًا مع ما تقدّم أن تنتشرَ الدعوةُ من أجل التغيير في أوساط المجتمع المصري في هذه الفترة القياسية. هكذا شَهِدْنا تكوينَ تشكيلات الحركة من أجل التغيير في قطاعات متعددة: أساتذة

اعتُدي على الفتيات تحت مَسمعٍ ومرأى من العالم كلّه!

من أجل التغيير (في الجامعة) ـ شباب من أجل التغيير ـ أطبّاء من أجل التغيير ـ مهندسون من أجل التغيير ـ صحفيون من أجل التغيير ـ أدباء وفنانون من أجل التغيير... وكلُّها تجمعاتٌ فئويةٌ تنادي بالتغيير الديموقراطي في المجتمع، على نحوٍ ما طرحتْ «كفاية» من أفكار، إضافةً إلى مطالب التغيير الديموقراطي في مجال تخصُّصها (الجامعة ـ الصحافة ـ الأدب ـ الطبّ ـ الفنّ.. إلخ) بعد أن طاولها الفسادُ من كل ناحية ولم يعد أمامَها من مهربٍ سوى إعادة ترتيب أوضاعها على أسس الديموقراطية والمساءلة.

وأكثر من ذلك، فلقد بدأتْ حركةُ «كفاية» في الانتشار أفقيًا في كلّ محافظات مصر تقريبًا، وبين الفلاّحين والعمال، الذين أنشأوا «فلاّحين من أجل التغيير» و«عمّال من أجل التغيير» للدفاع عن قضايا الطبقة العاملة والفلاحين الاجتماعية، وبالتوافق مع كلّ جماعات الوطن التي تَنْشد التغييرَ الديموقراطي الشامل. والمهمُّ أيضًا أنّ مثال حركة «كفاية» قد دَفَعَ إلى الحركة قطاعاتٍ مجتمعيةً كانت خارج الحراك السياسي بصورة كاملة، مثل القضاة الذين عَقَدوا مؤتمرًا حاشدًا يوم الجمعة ١٣ مايو الماضي أكَّدوا فيه مطالبَهم باستقلال الكيان القضائي عن تدخُّلات السلطة التنفيذية، وكذلك مطالبتهم بالإشراف على الانتخابات القادمة (انتخابات الرئاسة ومجلس الشعب) دون تدخُّل الأمن وهيئات الدولة، وإلاّ تنحَّوْا عن المشاركة فيها ـ وهذا ما يضع النظامَ في مأزق حرج إنْ قَبِلَ هذه المطالب... وإنْ رَفَضَها أيضًا!

كما تجاوَزَ صدى تكوين وتحرُّكات «الحركة المصرية من أجل التغيير ـ كفاية» الواقعَ المصريَّ إلى الواقع العربيّ، بحُكْم ما تحتلّه مصرُ من قيمةٍ موضوعية وموقعٍ ريادي في الوطن العربي والمنطقة. فتكوّنَتْ حركاتٌ متعددةٌ في ليبيا واليمن والأردن وغيرها من البلدان العربية تحت مسمَّى «كفاية» أو مترادفاتها. وهذا ما يشير إلى أهمية هذا الشعار وتماسّه مع تطلّعات ومطالب الجماهير العربية في كل أنحاء العالم العربي.

ملاحظات شكلية على علاقة الداخل بالخارج

لم تكن السلطة المصرية وبعضُ أحزابها الرسمية هي وحدها التي صبَّت جامَ غضبها على حركة «كفاية»، التي هبَّت كالرياح العفيّة فهزَّت ركودَها وركودَ الحياة السياسية في المجتمع، وسَحَبت البساطَ من تحت أقدام الكثيرين من المنتسبين إليها. وإنما تعامَلَ مع «كفاية» بشكل سلبي أيضًا عناصرُ وطنيةٌ طيبةُ النوايا، مَنَعَتْها من التجاوب معها خبرتُها السياسيةُ المحدودةُ، وغيابُ التصاقها بنبض الواقع، وعجزُها عن تحسُّس ما يعتمل في الأرض المصرية والعربية من تفاعلات حادة تَعْكس لحظةً حرجةً ومصيريةً لا يمكن تأجيلُها، أو مَنَعَها من ذلك الهربُ من استحقاقاتها تحت زعم «الأولوية المطلقة للنضال ضد الإمبريالية والصهيونية،» دون وعيٍ لترابط قضيتي الديموقراطية ومعاداة الإمبريالية ترابطًا موضوعيًا لا يُمْكن فصلُه بأيّ حالٍ من الأحوال. فكأنّي بهذه الأصوات المحدودة ترى تأجيلَ أيّ مَطْلبٍ بالحرية والديموقراطية إلى أن يتمّ الخلاصُ من الاحتلال والعدوان الصهيوني الإمبريالي، لكنْ دون أن تقول لنا كيف يُمْكن تحقيقُ هذا الأمر في ظلّ استبداد أنظمةٍ فاسدةٍ تَحْكم بالحديد والنار، وتَمْنع من توافر الحدّ الأدنى من الشروط الضرورية اللازمة لتعبئة الشعب في المعركة ضد الإمبريالية الأميركية والصهيونية. فالحال أنّ ذلك لن يكون ممكنًا إلاّ بقيادة نضال ديموقراطي حقيقي، يتمّ عبرَه ـ لا عبر الوعود الأميركية الوهمية ـ انتزاعُ الحقوق الديموقراطية الشعبية. وهذا ما يتيح للجماهير الوطنية الفرصةَ لتنظيم صفوفها دفاعًا عن مصالحها، وضدّ الاستغلال والاستبداد الداخلي من ناحية، وضد الهيمنة والعدوان الأميركي والصهيوني من ناحية أخرى. فالحقّ أنّه لا سبيل إلى مواجهة العدوان الخارجي على الأمة، والعدوانِ الداخلي على الشعب، إلاّ عبر هذه العلاقة الجدلية بين النضال الديموقراطي والنضال الوطني/القومي، على النحو الذي تبنَّتْه حركةُ «كفاية» وحاربتْ في ضوئه كلَّ معاركها حتى الآن.

والغريب في الأمر أنّ هذه الأصوات التي ارتفعتْ للهجوم على حركة «كفاية» تَصْطنع إسقاطاتٍ بعيدةً عن الواقع، بين ما حَدَثَ

«كفاية»: الميلاد والمسار... الوعود والمخاطر

في بعض دول أوروبا الشرقية وما يَحْدث في بلادنا، متجاهلةً اختلافَ الظروف بين البيئتين، واستحالةَ تجاهُلِ حضور الاحتلال الصهيوني في فلسطين والاحتلالِ الأميركي في العراق على أجندة أيّ حركةِ تغيير في بلادنا. كما أنّها تتجاهل بشكل قصدي كلَّ ما تضمَّنَتْه وثائقُ حركة «كفاية» من إشاراتٍ حاسمةٍ إلى موقفها المبدئي المضادِّ للإمبريالية الأميركية، والصهيونية، والتمويل الأجنبي، وغيرِها مما لا يُمْكن لأيّ رأيٍ موضوعيّ تجاهُلُه.

كما أنّها تتجاهل أيضًا حقيقةً مفادُها أنّ قادة حركة «كفاية،» جميعَهم، قد تربَّوْا في مدرسة الوطنية والقومية، وأنّهم ـ بأنفسهم ـ مؤسِّسو كلّ لجان مقاومة الصهيونية والتطبيع مع العدو الصهيوني، ولجان مقاومة العدوان الأميركي على الشعب العراقي، ولجان المقاطعة الشعبية للسلّع والشركات الصهيونية والأميركية، وأنّ تاريخهم النضالي يجعلهم قادرين على حماية حركتهم من أية مخاطر قد يتصوَّر البعضُ حدوثَها. والحقّ أنّ دافعَ مؤسِّسي «كفاية» إلى تأسيس حركتهم لم يكن التهرُّبَ من الاستحقاقات الوطنية والقومية، وإنما الحاجة إلى توفير الشروط الموضوعية الضرورية لتحقيق هذه الاستحقاقات؛ ذلك أنّ حرق ألف علم أميركي أو صهيوني لن يحرِّكَ الوضعَ قيدَ أنملة مثلما يحرِّكُها حكمُ مصرَ بنظامٍ وطني حقيقي، وقومي حقيقي، وديموقراطي حقيقي، يَدْفع بالقدرة المصرية الهائلة المجمَّدة إلى صلب معركة البناء والاستقلال والحرية ـ وهذا هو حالُ كلّ الدول العربية بدون استثناء!

ولعلّ من حسن الطالع أنّ برنامجَ التغيير الديموقراطي، الذي بادرتْ حركةُ «كفاية» إلى طرحه والسعي لاستقطاب الإجماع الوطني حوله، يجيء في سياق رؤية واضحة للمصالح الوطنية والقومية العليا، التي تمثِّل فيها قضيةُ الصراع العربي ـ الصهيوني ـ الإمبريالي، وتحرير المنطقة من الاحتلالَيْن الصهيوني والأميركي، ومواجهة مشاريع الهيمنة الإمبريالية في منطقتنا، موقعًا رئيسيًا.

إنّ إلحاحَ الحاجةِ إلى استبدال أنماط الحكم الفاسدة والاستبدادية المسيطرة على البلاد، بما يسبِّبه من انهيارات اقتصادية واجتماعية، كان سيَفْتح البابَ أمام أية قوة أو فردَ أو مجموعة أفراد مدفوعين من الإدارة الأميركية إلى رفع شعارات «الديموقراطية» من أجل تجييش الملايين من المتطلِّعين إلى التغيير، وفي اتجاهٍ معادٍ للمصالح والأماني القومية، لو لم تتقدّم حركةُ «كفاية» بكل منظورها المعادي للهيمنة الأميركية والصهيونية، والمنحاز للشعب وطبقاتِه الأفقرِ والأكثرِ معاناةً، وبتاريخ مؤسِّسيها المعروفِ في النضال ضد الصهيونية والتطبيعِ والهيمنة الأميركية ـ الأمرُ الذي هيَّأ لها قبولاً واسعًا في المجتمع المصري وخارجَه.

حركة «كفاية»: التحدِّيات والاستجابات

غير أنّ حركة «كفاية،» ونتيجةً للقبول العامّ الذي حقّقته في فترة وجيزة، تواجه مجموعةً كبيرةً من التحدِّيات، ومنها على سبيل المثال:

(١) تحدِّي بناء هيكل تنظيمي للحركة يَسْتوعبُ التدفُّقاتِ الهائلةَ للراغبين في الانضواء تحت لوائها، مع حلِّ معضلةِ أنّ الحركة ليست حزبًا (وليس من ضمن توجُّهاتها الراهنة أن تتحول إلى حزب)، ولا يُمْكنها أيضًا الاستمرارُ وسط هذا «الفيض البشري» دون حدٍّ أدنى من مَأْسسة العلاقة بينها وبينهم.

(٢) تحدِّي طرح برنامج عامّ للتغيير الديموقراطي في البلاد يستجيب للمطالب الملحّة، ويتضمَّن رؤيةً اجتماعيةً تتجاوب مع مطالب الطبقات الشعبية (وفي المقدّمة العمّالُ) في الارتباط بالحركة والتفاعل مع أنشطتها، ويحافظ ـ في الوقت نفسه ـ على وحدة مكوِّناتها المختلفة المصادر (يسارية ـ قومية ـ إسلامية ـ ليبرالية).

(٣) تحدِّي السعي إلى بناء جبهةٍ للعمل المشترك مع باقي الحركات والقوى والأحزاب السياسية، في ضوء توجُّس هذه الأخيرة من فاعلية حركة «كفاية» وحيوية أدائها، وما يمثِّله من

المواطن الحرّ وحده هو الذي يقاتل من أجل حريّته ووطنه وأمّته!

خطرٍ على بنيانها المحافظِ المقيَّد، من جهة؛ وفي ضوء حقيقةِ أنّ عمليةَ التغيير الديموقراطي ـ الاجتماعي في البلاد مهمةٌ شديدةُ الثقل لا يُمْكِنُ طَرفًا واحدًا من أطراف العملية السياسية أن يَنْهضَ بعبئها وحده.

(٤) تحدِّي حماية الحركة من محاولات الاختراق، الداخلية والخارجية، مِن طَرَفِ السلطة والقوى المضادّة في الداخل، ومن الولاياتِ المتحدة والقوى التابعة في الخارج، ممّن يرفعون شعاراتِ الديموقراطية المزيَّفة وسيلةً للقفز على النضالات الوطنيّة والقومية، ولحرف مشاريع التغيير الديموقراطي الوطنية عن مسارها الأصيل. غير أنّ وعي قادة حركة «كفاية» وأعضائها وأصدقائها لهذه التحدّيات يساعد في بلورة موقف صحيح في مواجهتها من أجل استشراف رؤية مجتمعية شاملة يتضمّنها برنامجُ التغيير الديموقراطي المقبل الذي يحقّق السيطرةَ الوطنيةَ على مجريات هذه العملية.

ولبحث مستقبل حركة «كفاية» بعد الشوط الكبير الذي قطعتْه في المدى القصير المنصرم، فقد دعت الحركةُ إلى مؤتمر كبير، يشارك فيه خمسمائة من كبار المثقفين ورجالات السياسة والفكر والمعرفة والوطنية والقومية في مصر بهدف التداول حول القضايا الرئيسية المطروحة، ولبحث سبل مواجهة التحدّيات التي تجابهها الحركة.

إنّ حلم التغيير الديموقراطي في مصر، وفي باقي أرجاء وطننا العربي، ليس حلمًا مجانيًا لدى شعوبنا التي عانت طويلاً من الاستبداد والفساد، وهي تدرك عن يقين وخبرة أنّ أيّ تشدُّق بتعليق تحقيق الحريات الإنسانية الأساسية لأمتنا تحت زعم أنّه «لا صوت يعلو فوق صوت المعركة» هو الآن محضُ هراءٍ وسفهٍ. فالمواطنُ الحرُّ وحده هو الذي يقاتل من أجل حرية وطنه وأمته، وأما العبيدُ فلا يصنعون الحرية!

لقد أَطلقتْ حركةُ «كفاية» وعودًا بالتغيير، وحَرّكتْ آمالاً في الحريّة (حريةِ الوطن والمواطن)، وعبّأتْ مشاعرَ حميمةً بالتواطُل والرغبة في النضال المشترك لإنقاذِ مَرْكبِ الوطن من العواصف الغادرة التي تَعْصف به من كل جانب. وحتى الآنَ، فإنّ مسيرة حركة «كفاية» قد نجحتْ ـ بدرجةٍ أكبرَ من كلّ التوقعات ـ في إعادة الروح إلى مجتمعٍ كان قد خاصَمَ السياسةَ وأدار ظهرَه للشأن العامّ، واستطاعتْ ـ بالحَجَرِ الذي ألقت به في البركة الآسنة التي لم تتحرك لعقود ـ أن تعيد إلى بؤرة الضوء قوةً هادرةً كانت مهمَّشةً وثانويةً، هي قوةُ جماهير الشعب التي أَطلقتْ صيحتَها المدوِّية:

«كفايـــة، كفايـــة، كفايـــة إحْنـــا وصلْنـــا النهايـــة!»

ولعلّ هذه الصيحة المدوِّيةَ، التي خرجتْ من القلوب قبل الحناجر، أن تكون إيذانًا بنهايةِ عهدٍ، وبدايةِ عهدٍ جديد.

القاهرة

أحمد بهاء الدين شعبان

عضو مؤسِّس في «الحركة المصرية من أجل التغيير ـ كفاية.»